# مجتمع المواطنة وابعاده ومكوناته ومرتكزاته وكيفية بنائه في العراق

عهود عبد الرزاق سلمان
أ.د. سلام عبد علي العبادي
جامعة بغداد / كلية الآداب / قسم الاجتماع/ خدمة اجتماعية
journalofstudies2019@gmail.com

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع مجتمع المواطنة في العراق قبل العام ٢٠٠٣، وبعده، كذلك التعرف على أبعاد مجتمع المواطنة ومكوناته ومرتكزاته وكيفية بنائه في العراق، فضلاً عن التعرف على أهم المؤسسات المسؤولة عن زرع وتنمية قيم المواطنة لدى الموطن العراقي، ويقصد بمجتمع المواطنة هو المجتمع الذي يكفل للمواطن العراقي حقه في المشاركة بمختلف مجالات الحياة القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، وممارسته لحقوقه وواجباته بشكل متوازن وسليم من خلال دستور يقر هذه الحقوق والواجبات، ويضع آليات لتفعيلها وحمايتها، مما يساعد على جعل المواطن العراقي مبدعاً ومنجزاً ومستقراً في مجتمعه، لذى يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات الاتية : ما واقع مجتمع المواطنة في العراق قبل العام ٢٠٠٣، وبعده؟، ما أبعاد مجتمع المواطنة؟ وما مكوناته؟ وما مرتكزاته؟ ما المؤسسات المسؤولة عن غرس وتنمية قيم المواطنة لدى المواطن العراقي؟

وفي نظرة سريعة للمواطنة في المجتمع العراقي نجد أن الانظمة السياسية العراقية والاجتماعية لم توليها الاهتمام الكافي بل تم تهميشها بشكل كبير نتج عنه تدهور في حقوق الانسان العراقي على تنوعها سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وحتى السياسية، فضلاً عن تدهور المستوى المعيشي والصحي للمواطن العراقي، على عكس دول العالم المتقدمة التي تبنت التأصيل الدستوري للمواطنة إذ ظهرت معالمه وأثاره في تطورها على مختلف الاصعدة وتحقيقها الرفاهية لمواطنيها.

الكلمات المفتاحية: (المواطنة، مجتمع المواطنة).

## Citizenship society, its dimensions, components, foundations, and how to build it in Iraq

Ahoud Abdul Razzaq Salman
Dr. Hello Abdul Ali Al-Abadi
University of Baghdad / College of Arts / Department of Sociology / Social Service

**Abstracts:**

This research aims to identify the reality of the citizenship society in Iraq before and after 2003, as well as to identify the dimensions of the citizenship society, its components and foundations, and how to build it in Iraq, as well as to identify the most important institutions responsible for implanting and developing the values of citizenship in the Iraqi homeland. A society that guarantees the Iraqi citizen his right to participate in the various fields of legal,

political, social, economic and cultural life of the state, and to exercise his rights and duties in a balanced and proper manner through a constitution that recognizes these rights and duties, and puts in place mechanisms to activate and protect them, which helps to make the Iraqi citizen creative, accomplished and stable in his society, so This research seeks to answer the following questions: What is the reality of the citizenship society in Iraq before and after 2003? What are the dimensions of the citizenship society? And what are its components? And what are its foundations? What are the institutions responsible for instilling and developing the values of citizenship among the Iraqi citizen?

In a quick look at citizenship in Iraqi society, we find that the Iraqi political and social systems did not pay enough attention to it, but were marginalized to a large extent, resulting in a deterioration in Iraqi human rights in all their diversity, whether economic, social, cultural, or even political, in addition to the deterioration of the standard of living and health of the Iraqi citizen. In contrast to the developed countries of the world that adopted the constitutional foundation of citizenship, as its features and effects appeared in its development at various levels and the achievement of well-being for its citizens.

Keywords: (citizenship, citizenship society).

**المقدمة:**

أضحت المواطنة في عصرنا الحالي من سمات تقدم المجتمعات البشرية على اختلافها وتنوعها في شرق الأرض ومغاربها، إذ عقدت العديد من المؤتمرات والندوات على مستويات عدة أبرزها على صعيد منظمة الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة مثل اليونسكو، واليونسيف للتركيز على وضع نهج عالمي لتعليم المواطنة وحقوق الإنسان في المدارس والجامعات، ومتابعة إعمال دول العالم المنضوية تحت لوائها للمواطنة والحقوق عن طريق عدة منظمات مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، فضلاً عن أرسالها ممثلين لمتابعة الانتخابات ومدى نزاهتها في هذه البلدان، كما قلنا أن قياس تقدم الامم والشعوب عن طريق مدى تمتعهم بالمواطنة الحقة والرفاهية والعيش الكريم، وشعورهم بالأمن وبكرامتهم المصانة، والعراق من أوائل الدول التي صادقت على معاهدات وحقوق الإنسان مع التحفظ على بعض الفقرات التي لا تناسب معتقداتنا ومبادئنا، لكن لا يوجد أنجاز أو تقدم محرز على أرض الواقع على الرغم من حاجتنا الكبيرة لبناء مجتمع المواطنة العراقي.

**تساؤلات البحث**

يسعى البحث الحالي الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١ـ ما واقع مجتمع المواطنة في العراق قبل العام ٢٠٠٣، وبعده؟

٢ـ ما أبعاد مجتمع المواطنة؟ وما مكوناته؟ ما مرتكزاته؟ .

٣ــ ما المؤسسات المسؤولة عن غرس وتنمية قيم المواطنة لدى المواطن العراقي؟

**أهمية البحث**

تنطلق اهمية هذا البحث من كونها تهتم بأحد أهم الموضوعات في المجتمع العراقي، إذ مازال الجدل قائماً بين اسبقية كل من الحقوق والواجبات في العراق المعاصر، ومازال مبدأ تحقيق متطلبات التوازن في هذه العلاقة اي بين الحقوق والواجبات امراً مهماً على صعيد الواقع، ولاسيما في ظل تراجع مردود الالتزامات الحكومية تجاه الفرد في المجتمع العراقي، وتراجع دور المسؤولين عن عملية صنع القرار في المجتمع وكيفية بناء مجتمع المواطنة، فضلاً عن ذلك فأن هذه الدراسة يمكن ان تقدم تصورات معينة عن طبيعة المشكلات القائمة ولاسيما تلك التي لها علاقة بعملية صنع القرار المجتمعي وبطبيعة الحقوق والواجبات في المجتمع العراقي.

**مصطلحات البحث**

**١ـ المواطنة**

ـ المواطنة في اللغة مشتقة من وطن، والوطن هو المنزل الذي نقيم فيه، وهو موطن الانسان ومحله واوطنَ أقام، وأوطنه اي اتخذه وطناً، كذلك يسمى به المشهد من مشاهد الحرب، وجمعه مواطن كما جاء في القرءان الكريم (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة)، واوطنت الارض ووطنتها واستوطنتها اي اتخذتهاوطناً ( ابن منظور، ١٩٦٨، ص ٤٥١).

اما في قاموس علم الاجتماع فقد عرفت المواطنة بأنها علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي اي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الاول (المواطن) الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق انظمة الحكم القائمة (أبراهيم مدكور، ١٩٧٥، ص ٥٨٠) .

**٢ـ مجتمع المواطنة**

يعرف مجتمع المواطنة بأنه الدولة المدنية التي تجسد إرادة المواطنين جميعاً بحيث لا تميز بين المواطنين لدواعي ومبررات غير قانونية وغير إنسانية، فهي دولة جامعة وحاضنة لكل المواطنين فتدافع عنهم، وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم وحياتهم، ويتحقق ذلك بمشاركة سياسية فاعلة، ولبلورة مجتمع المواطنة لابد من الإيمان الفعلي بمبادئ المواطنة وإخراجها من إطارها النظري وجعلها حقيقة سياسية ومجتمعية راسخة وثابتة من خلال أنتهاج استراتيجية تشاركية فعلية مع منظمات المجتمع المدني، وبالتالي جعل المواطنين أطراف فاعلة في بنائه( محمد زين الدين، ١٥/٥/ ٢٠٠٦).

التعريف الاجرائي لمجتمع المواطنة هو المجتمع الذي يكفل للمواطن العراقي حقه في المشاركة بمختلف مجالات الحياة القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للدولة، فضلاً عن تمتعه بحقوق المواطنة على اختلاف انواعها، وممارسته لواجباته على أكمل وجه من خلال دستور يقر هذه الحقوق

والواجبات، ويضع آليات لتفعيلها، وحمايتها، مما يساعد على جعل المواطن العراقي مبدعاً ومنجزاً في مجال عمله، نتيجة لشعوره بوطنيته المصانة.

**أولا: مجتمع المواطنة في العراق قبل عام ٢٠٠٣وبعده**

**أـ مجتمع المواطنة في العراق قبل عام ٢٠٠٣**

ان المواطنة بمفهومها العراقي تعني الأفكار، والقيم، والسلوكيات التي تحدد صلة الفرد في العراق بمجتمعه، وخصوصيته المحلية في المجتمع الإنساني، كما تعني إقرار الحقوق الاجتماعية والتنموية والسياسية والاقتصادية للمواطن العراقي، والابتعاد عن جميع السياسات التي تلحق الضرر بالمواطن ومواطنته والتي تؤسس على الترهيب والعنف والتعصب والتفرقة الوطنية، فهذه المفاهيم من شأنها تفتيت وحدة اي مجتمع بدلاً عن الاتساق والتكامل الوطني والتراكم الفكري والاجتماعي للمواطنة، الأمر الذي يقتضي إحلال الطروحات الوطنية التي تعمق الإطار الاجتماعي للاتساق والتلاقي والتآلف والتكامل في بنى الوطنية العراقية القائمة على احترام مبدأ الحقوق والواجبات وبما يحقق الشعور بالمواطنة التي هي أساس الانتماء للمجتمع ويدعم التوجهات التي من شأنها ارساء الولاء لنظام الدولة والمجتمع(نظلة أحمد الجبوري، ٢٠٠٨، ص ٨٢ ).

فمنذ العصر الحديث ارتبط مفهوم المواطنة بالمشاركة السياسية التي تعني الممارسة الفعلية للمواطنة عن طريق ممارسة الحقوق والتمتع بها من جانب، والالتزام بالواجبات من جانب اخر، لكن على أرض الواقع ظلت المواطنة في العراق في أغلبها حبيسة الأطر النظرية وأولها الدستور أذ وردت المواطنة في جميع الدساتير العراقية منذ العام ١٩٢٥، حتى دستور ٢٠٠٥, فالأنظمة السياسية التي حكمت العراق قامت بنشر وتثقيف المواطنين على ثقافة الواجب، فكل مواطن عراقي صار يعرف مجموعة من الواجبات غير المنتهية تجاه الدولة، والسلطة، والقانون، والحزب الحاكم، ومشاركته في الحياة السياسية كانت صورية، إذ كان المواطن مدفوعاً نحوها ولا يستطيع التأثير في مخرجات النظام السياسي، فالانتخابات كانت موسمية وغير فاعلة، وبروز ظاهرة المرشح الواحد، وانتقاء المعارضة السياسية، وبروز الحزب الواحد الذي أدار دفة الحكم لعقود طويلة.

(سعد عبد الحسين نعمة، ٢٠١٣، ص ١٤٤ــ ١٤٥)

كما تعرضت المواطنة للتصدع بفعل سياسات الاقصاء والتهميش التي اعتمدها النظام السياسي السابق تجاه المجتمع وخلق ثقافة خضوعية غير قادرة على استيعاب المواطنين العراقيين فيها، ففي الوقت الذي ظل فيه المجتمع العراقي بعيداً عن التعصب والارهاب والقتل كانت هناك مجموعة اسباب ودوافع القت بظلالها وشكلت بالنتيجة عامل اختراق المواطنة منها اعتماد السلطة السياسية سياسة الاقصاء والقمع والكبت بمختلف انواعه على المواطن العراقي نتيجة لاحتكار السلطة على مستويات عدة، وتكريس التخلف في مختلف المجالات بما فيها السياسية والاجتماعية، مع الاخذ بالحسبان طبيعة المجتمع العراقي الذي يتصف غالبيته بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام الى الاعراف العشائرية في العديد من المشاكل او

النزاعات التي تحدث بين أفراده دون اللجوء لسلطة القانون، فضلاً عن استنزافه في عدة حروب وحصار اقتصادي لما يقارب عقدين من الزمن .

وعند العودة بالزمن إلى الوراء نجد ان الانظمة السياسية الحاكمة بدءاً من تأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١، وصولاً الى مرحلة الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، لم تقم بعمل نوعي ومتكامل لأجل تعزيز المواطنة، حيث ظلت المواطنة مفهوماً هشاً لا يقوى على الحضور في الضمير العراقي، الامر الذي ادى الى عرقلة بناء مجتمع مواطنة حقيقي يقوم على اساس توازن طرفي معادلة الحقوق والواجبات بين المجتمع والدولة، فالأخلال بهذه المعادلة كان سمة سائدة في جميع الانظمة السابقة، مما حول ولاءات الفرد للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب (احمد صدام ايدام، ٢٠١٧، ص ٦٧ــ ٦٩).

فضلاً عن ذلك فأن طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت العراق أتسمت بالتمييز في المعاملة بين المواطنين، فعلى سبيل المثال كانت الوظائف والخدمات الحكومية في المجتمع العراقي بمثابة منافع تقدم للقريب من السلطة كمكافأة لمواقفه السياسية أو كسباً لدعمه، وهذه العلاقة المتأزمة بين المواطن والدولة تعد من أبرز المشاكل والتحديات التي تواجه الدولة العراقية في الوقت الحالي(وجدان فالح حسن، ٢٠١٢، ص ٥٣٠ــ ٥٣١).

**ب ــ مجتمع المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣**

بعد العام ٢٠٠٣ وعقب الاحتلال الامريكي تحول واقع المجتمع العراقي بشكل كبير من حالة المعاناة من التسلط، والصهر، والدمج القسري، إلى حالة الانفلات، والفوضى، والتشرذم بأسم الحرية والديمقراطية، كل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي السياسي والثقافي، مما أعطى الفرصة لكل من هب ودب للقيام بعمليات السلب والنهب وتنامي روح الانتقام والثأر التي غذتها أطراف خارجية، إقليمية ودولية، مستغلة وجود القوات المحتلة وانهيار الوضع الأمني، وعلى الرغم من ذلك ظل المجتمع العراقي متماسكاً حتى وقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام)، التي أشعلت الحرب الطائفية، واتسمت تلك المرحلة بسيادة الإرهاب، متمثلاً بالقتل والعنف والتهجير التي تعد مرحلة طارئة وغريبة على ثقافة المجتمع العراقي(ناظم نواف الشمري ـ طه حميد حسن، ٢٠١٥، ص ١٠).

ليدخل العراق في مرحلة مظلمة تمثلت بتردي الوضع الامني، ووصوله إلى مراحل خطيرة لم يشهدها المجتمع العراقي من قبل، كادت أن تعطل المؤسسات الرسمية عن القيام بعملها، ووصل المجتمع العراقي إلى حالة شبه جمود في كل شيء مما أدى الى تشظي واضعاف العديد من المبادئ لعل ابرزها المواطنة، رافقها واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي متخلف لم يرتقي الى مستوى التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، الأمر الذي جعل المواطن العراقي يميل الى التحدث عن الحقوق المفقودة مقابل الواجبات المتزايدة يوماً بعد اخر، وحكومة بعد اخرى(ظاهر محسن هاني، ٢٠١٠، ص ١ــ ٢).

نستطيع أن نُجمل الاسباب او بمعنى أصح الازمات التي اثرت بشكل سلبي على مفهوم المواطنة فأضعفته وجعلته هشاً عصياً على اعادة بناءه بصورة صحيحة بعد العام ٢٠٠٣، بالنقاط التالية:

١ــ الاحتلال الامريكي الذي فتت المواطنة العراقية من خلال تثبيت الحاكم المدني (بول بريمر) ومبدأ المحاصصة السياسية او ما يعرف (بالديمقراطية التوافقية) القائمة على معطيات طائفية وعرقية حيث قاد تأسيس نظام مجلس الحكم على اسس المحاصصة الطائفية، والدينية، والاثنية الى المزيد من الازاحة لقيم المواطنة التي هي ضعيفة أصلاً، مما جعل أفراد المجتمع العراقي يبحثون عن بدائل للدولة كالعشيرة، والاحزاب، لضمان حقوقهم بعد عجز الدولة عن تأمين حقوقهم الاساسية، كذلك وضع الاحتلال بصمة المحاصصة الطائفية والعرقية على المراحل اللاحقة للعملية السياسية من خلال اعتماد التمايز بصورهِ كافة (ديني، طائفي، عرقي، قومي) لكل مفاصل الدولة وتشكيلاتها العليا والدنيا.

٢ــ حل المؤسسات الامنية للدولة العراقية من سلطة الاحتلال بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣، الذي تم بموجبه تسريح جيش من الموظفين والعسكريين والشرطة من دون منحهم معاشات تقاعدية الذي عد خطيئة استراتيجية، فضلاً عن تدهور الوضع الامني وتزايد موجات الارهاب كل ذلك قاد الى تمزيق النسيج الاجتماعي من جانب واخل بطرفي معادلة الحقوق والواجبات التي ترتكز عليها عملية بناء المواطنة الحقيقية من جانب اخر، الامر الذي دفع ذلك المواطن الى الانتماء الى الهويات الفرعية للحصول على الامان .

٣ــ تفاقم ظاهرة الفساد الاداري بسبب ضعف الدور الرقابي للمجتمع، وضعف هيبة، وسيادة القانون، فضلاً عن تعثر عملية التنمية في واقع الاقتصاد العراقي الأمر الذي ادى الى زيادة ظاهرة البطالة والفقر، حيث أشارت تقديرات وزارة التخطيط ان نسبة الفقر ارتفعت الى ٣٠% خلال عام ٢٠١٦ بعد ان كانت ٢٢% في المسح الذي اجرته الوزارة عام ٢٠١٤، وفي المحصلة النهائية فأن كل ما ذكر سابقاً ألقى بإثاره مشوهاً الواقع الاقتصادي الذي يعيشه المواطن مسبباً حالة من عدم الرضا المجتمعي تجاه اداء الحكومة مما يفضي بالمواطن الى قلة شعوره بالمواطنة (احمد صدام ايدام ، ٢٠١٧ ، ص ٦٩ــ ٧٢).

٤ــ الهجرة والتهجير وما ترتب عليه من اثار مدمرة فهو ظاهرة تكاد تكون نادرة عاشها العراقيون في العصر الحديث، وتتحدث تقارير المنظمات الانسانية عن هجرة أربعة ملايين عراقي غادروا بلدهم خلال السنوات الأربع الماضية.

(كوثر عباس الربيعي ، ٢٠٠٨، ص ٨٦)

فضلا عن حرب داعش وما أسفر عنها من هجرة المواطنين عن مناطق سكناهم واستشهاد العديد منهم، ومعاناتهم من ظروف قاسية وبشعة قل نظيرها في التاريخ، كل ذلك أسهم في تراجع وضعف المواطنة في العراق، فعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية النصر على تنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٧، لاتزال نسبة العوائل المستمرة بالنزوح مرتفعة حسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث للعام ٢٠٢٠، أذ يبلغ عدد العوائل المهجرة في مخيمات محافظات الاقليم الثلاثة (٩٣٠٢٤)،

موزعة على (٤١) مخيم، في حين احتضنت بقية المحافظات التسع (٦٠٨٧٨)عائلة موزعة على (١٣٣)مخيماً إي بمجموع (٩٢٣,٤١٢)مواطن مهجر(التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢١، ص١٥ـ ٥٢).

من الواضح انه لا توجد لغاية الان أية جهود حقيقية لإعادة بناء الدولة في العراق، وذلك نتيجة لانشغال الجماعات السياسية بالصراع على السلطة، وبالتالي فأن هذا المأزق يستدعي ضرورة قيام الدولة المدنية في العراق من اجل حل الإشكالية التاريخية لمأزق الدولة العراقية منذ تأسيسها إلى الأن، لانتشال العراقيين من حالة البؤس والتعاسة التي سيطرت عليهم(صلاح النصراوي، ٢٠١١، ص ٢١ـ ٢٢).

فالدولة المدنية هي دولة المواطنة القائمة على أساس مدني، ونظام تعددي تشاركي مصدرها الشرعية، ترتكز على آليات ديمقراطية في ممارسة السلطة، والمتمثلة بالعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة على أساس دستوري مدني يحفظ حقوق الطرفين، ويوضح واجباتهما، ويلزمهم بتنفيذها، وعند اقامتها يمكن تحقيق ما يلي:ـ

١ـ حل إشكالية التوزيع العادل للسلطة والثروة في إطار مؤسسات وتشريعات تسهر على تحقيق مبدأ المواطنة، وضمان للأمن والاستقرار والسلم الاهلي وحقوق الانسان، وبالتالي ضمان استقرار ووحدة العراق ومنع انهياره أو تقسيمه، ويمكن الاستعانة بالعديد من التجارب الدولية الناجحة والواعدة في هذا الصدد، مما يمكن ان يثري التجربة العراقية عند انطلاقها والقائمة على اساس الخصوصية العراقية المستندة الى الحاجات والظروف الوطنية، وكذلك الامكانيات والطاقات الكامنة .

٢ـ القضاء على الفساد بكل انواعه، أو تحجيمه على الاقل الذي اصبح احدى العقبات الاساسية في. عملية بناء الدولة العراقية وإعادة ثقة المجتمع بها وبأجهزتها التي اهتزت خلال سنوات الفوضى الاخيرة .

٣ـ تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وايجاد فرص عمل ومأسسة تقديم الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام للرفاه الاجتماعي، ووضع سياسات اقتصادية ضمن برنامج وطني شامل لإعادة الاعمار والتنمية وعلاج التوازن الاقتصادي بين المناطق المختلفة، على سبيل المثال وضع توزيع عادل للميزانية المالية المخصصة للمحافظات، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، واعتماد سياسات نفطية توازن بين المصالح الوطنية والتنموية والحاجة للاستثمارات الاجنبية ومتطلبات السوق(مروة عبد الإله عباس، ٢٠١٩, ص ٦٥٨).

٤ـ بلورة أرضية ملائمة لإعادة الاستقرار إلى العراق إذ أن هذا الامر لا يقتصر على بناء أمني متكامل يكون القانون بنائه الاصلي فحسب بل بناء اقتصاد محكم، فترابط التنمية الاقتصادية مع الخيمة الامنية سيكونان المدخل الحقيقي لاستقرار البلاد.

(مهدية صالح حسن، ٢٠١٧، ص ٦٥ـ ٦٦)

ومن هنا فأن بناء مجتمع المواطنة سيؤدي إلى إحداث نوع من التضامن الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهذا بدوره يشكل ارضية مناسبة لإحداث التنمية الشاملة على الاصعدة كافة داخل الدولة التي تطبق مبدأ

المواطنة، في حين تؤكد التجربة الانسانية ان تجاوز مفهوم المواطنة داخل الدول كما حدث في العراق يؤدي الى التفتت الاجتماعي والاضطراب السياسي الذي يصل احياناً للصدام والقتال، مما يشكل ارضية خصبة لتخلف المجتمع وانحطاطه (ظاهر محسن هاني، ٢٠١٠، ص١ـ٢).

وترى الباحثة أن ضعف بناء المواطنة الى الان يرجع الى تراكمات الحكومات السابقة، فضلا عن ما جلبه الاحتلال الامريكي، ومن جاء معه إذ ما يزال المجتمع العراقي يعاني من تبعاته، وتابعاً له في أن واحد، وما يحدث الان من انسداد سياسي، وحنق وتوتر شعبي وأمني يهدد بانفجار الوضع المتأزم في أية لحظة في حالة إذ لم يتم وضع حلول جدية وعاجلة لإصلاحه يعدُ خير دليل ونتيجة حتمية لنظام المحاصصة التوافقية، فبعد مرور ما يناهز عشرون عاماً على وضعه نظاماً للحكم لم يجني العراق سوى تراجع، وانحدار على مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

**ثانياً: ابعاد مجتمع المواطنة ومكوناته ومرتكزاته**

**ـ ابعاد مجتمع المواطنة**

في العلاقة بين الفرد والمجتمع يمكننا ان نميز بين خمس ابعاد لمجتمع المواطنة ترتبط بالأنظمة الفرعية، حيث يمكن للمرء ان يدركها في المجتمع وتعدُ أساسية لوجوده وهي :ـ

١ـ البعد السياسي القانوني للمواطنة إذ تتحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية الاجتماعية داخل المجتمع.

(ظاهر محسن هاني ـ نعيم حسين كزاز، ٢٠١٦، ص ٥٤٨)

٢ـ البعد المدني للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات فضلاً عن القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.

٣ـ البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، ويتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل تمتعهم بالحق في العمل، والحد الادنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة امنة(برا سنان، ٢٠١٧، ص٢٩).

٤ـ البعد الثقافي للمواطنة الذي يشير الى الوعي بالتراث الثقافي المشترك، وينبغي وضع هذا البعد من خلال معرفة التراث الثقافي، والتاريخ، والمهارات الأساسية.

(مجموعة مؤلفين، ٢٠١٤ ، ص٤٤٢)

٥ـ البعد الوظيفي للمواطنة الذي تترتب بموجبه حقوق والتزامات يؤديها كل طرف للأخر، وتلك الحقوق والواجبات تؤكدها المواثيق الدولية، وتشير اليها وتتضمنها دساتير الدول، وتكرسها قوانينها، ولا تستقيم المواطنة إلا بالتلازم والتوازن بين تلك الحقوق والواجبات (منير مباركيه، ٢٠١٣، ص ١٠ـ١١).

من المعلوم ان هناك شروط لابد من مراعاتها تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه، وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، الحد الادنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل القاسم المشترك في وقتنا الحاضر المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما يتمثل في التوافق على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه عد المواطنة مصدر الحقوق، ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة من دون تمييز ديني او عرقي او بسبب الجنس، ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي يرتكز على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة هي كالاتي :

ـ لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب لان الشعب مصدر السلطات .

ـ سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه .

ـ ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ومجتمعياً من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ـ تداول السلطة سلمياً بشكل دوري على وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية(علي خليفة الكواري، ٢٠٠١، ص ٩ـ١٠).

ـ الفصل بين السلطات وهو ضروري لتأمين حقوق الأفراد وحرياتهم العامة على أن يكون هذا الفصل مرناً وليس جامد عن طريق إيجاد صيغة من التعاون فيما بينهم تحقيقاً للصالح العام (عمر نهاد عطا، ٢٠١٨, ص ٣٨).

**ـ مكونات مجتمع المواطنة**

لا يوجد اختلاف كبير بين مكونات مجتمع المواطنة ومكونات المواطنة نفسها، وهي كما يأتي :ـ

١ـ الانتماء

٢ـ الحقوق: فغالباً ما يترتب على المواطنة في الدول الديمقراطية ثلاثة انواع رئيسة من الحقوق التي يجب ان يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون إي تمييز وهذه الحقوق هي الحقوق المدنية، الحقوق السياسية ،الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣ـ الواجبات: التي تختلف باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها دولة ما من ناحية تحديد درجة ونوعية الواجبات المترتبة على مواطنيها، لكن عموماً تتضمن هذه الواجبات، واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية للوطن واحترام القانون وتطبيقه بحذافيره، واحترام حرية وخصوصية المواطنين الآخرين.

(زينة عبد الامير عبد الحسن، ٢٠١٧، ص ٦٢٦)

٤ـ السلام الإنساني.

**ـــ مرتكزات مجتمع المواطنة**

يتوقف بناء مجتمع المواطنة على جملة من المرتكزات وهي :

١ـ دمقرطة النظام السياسي

ان الحديث عن مجتمع المواطنة لا يمكن ان يتم الا في ظل وجود نظام ديمقراطي يحقق التعددية الحزبية والسياسية مثلما يقر صراحة وفعلياً بحقوق الانسان، والذي يعد ضرورة استراتيجية يتطلبها مجتمع المواطنة، ولإعمال مجتمع المواطنة ينبغي على الحكومة ان تعمل على نهج استراتيجية تشاركية فعلية مع نشاطات المجتمع المدني، كما ان بناء مجتمع المواطنة لا يتوقف فقط على القواعد والاجراءات الي يتبناها ويكفلها المجتمع، بل ايضا على طريقة استخدام المواطنين للفرص.

٢ـ تفعيل المجتمع المدني: ثمة علاقة جدلية بين بلورة مجتمع المواطنة وتفعيل المجتمع المدني، ولكن كيف يتم إعمال المواطنة في المجتمع المدني؟ يجيب (مايكل جويس) على هذا السؤال بالقول ان ممارسة المواطنة كنشاط داخل المجتمع المدني لا تتم بشكل عرضي، او مرحلي كما هو الحال بالنسبة للانتخابات، بل بشكل منتظم ومتواصل بطرق كثيرة فهي جزء من حياتنا اليومية لا نكاد ننتبه اليها في اغلب الاحيان، ففي كل مرة نحضر قداساً دينيا او نذهب لاجتماع أولياء امور الطلبة، او نساعد في عمل خيري، او ننجز عملً او مهمة بشكل جيد وبإخلاص نكون عنده مواطنين محترمين.

(محمد عبد الرحمن عريف، ٢٠١٧/٨/٢٨)

٣ـ بناء وتأسيس إعلام موضوعي محايد يسهم في إشاعة روح التسامح ونبذ العنف والطائفية والعرقية ويلتزم بالثوابت السياسية والاجتماعية والثقافية الوطنية ، لذلك لابد أن يكون هناك مشروع وطني يتبناه الاعلام بكل تفرعاته وهو مشروع (ثقافة المواطنة الحقيقية)، ومن خلاله يتم بناء ثقافة واقعية تكون انطلاقة نحو جيل يتميز بنظرة حقيقية لمجتمع متحضر منفتح يحترم الرأي الاخر والنقد البناء، وغرس ثقافة الحوار الهادئ السلمي للوصول إلى قناعة مشتركة تعد جزء من بناء المواطنة الصالحة.

(عبير سهام مهدي، ٢٠١٠، ص ١٠٦)

٤ـ بناء تنمية مستدامة فعالة: التي عرفها العالم الاقتصادي الهندي (آمارتيا صن)، بأنها استراتيجية تنموية لبناء قدرات الأفراد وحالة لترسيخ المواطنة وجعلها مؤهلة وقادرة على مواجهة التحديات والصعاب، عن طريق استثمار الفرص لتحقيق المنافع التي تعمل ضمن دورة استدامة التنمية في الأمد المنظو(عبد الصمد سعدون، ٢٠٠٩، ص ٧).

فضلاً عن ذلك ركزت العديد من تقارير التنمية البشرية الدولية والمحلية على المواطنة وكيفية تفعيلها، وحمايتها ففي العام ٢٠٠٠ ركز تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP i) على موضوع حقوق الإنسان والتنمية البشرية، حيث أكد على ان أي مجتمع ملتزم بتحسين حياة أفراده يجب أن يكون ملتزماً أيضاً بأعمال الحقوق الكاملة والمتساوية للجميع، إذ ان التنمية لا يمكن

ان تتحقق في مجتمع لا يحترم حقوق المواطنة، كما أكد (امارتيا صن)، ان الصورة الحالية لأوضاع التنمية

وحقوق الإنسان في العالم هي نتاج تطور بطيء لعلاقات البشر مع بعضهم من جهة وعلاقاتهم بمن يحكمهم من جهة أخرى، وبالتالي فأن المواطنة انجاز، ونعني بذلك أن تحقيق مواطنة فاعلة تتوازن في إطارها الحقوق، والواجبات هي ليست معطى جاهزاً بل نتاج جهد عقلاني واعٍ لا يأخذ في حسابه الحاضر، والمستقبل فقط بل يستفيد من الماضي بكل ما فيه من تجارب محزنة(ناهدة عبد الكريم، المواطنة والتنمية البشرية، ٢٠٠٨، ص ٩٧ــ ١٠٢).

٥ـ كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين:

ان المواطنة من اشد انماط عضوية الشخص اكتمالاً في الدولة الحديثة التي فشلنا في إقامتها حتى اليوم والتي قوامها ما أصطلح على تسميته بالحكم الرشيد، وهي دولة القانون الذي يتساوى أمامه مواطنوها، فالمواطنة هنا هي كينونة لجنس العلاقة الرابطة بين الافراد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي يستظلونها وينتمون إليها، وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء للمجموعة السياسية أو الدولة كوحدة سياسية متكاملة، ومثل هذا الانتماء يفرض حقوق ويستلزم واجبات كمنظومة متكاملة لا تعرف الفصل والتفكيك في أنظمتها واستحقاقاتها(علي عبد الامير كمونة ـ ناظم جواد الزيدي، ، ص ٢٩ ـ ٣٠).

٦ـ ضرورة التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي:

ان تدني الظروف الاقتصادية والمعيشية والأمنية تمثل خطراً على مستقبل المواطنة، إذ أن هذه الظروف تؤثر سلباً او ايجاباً في توفير المناخ الملائم لممارسة الحقوق السياسية، فكلما تحسنت الاوضاع المعيشية والثقافية للمواطنين كانوا مؤهلين أكثر لممارسة حقوقهم السياسية وحرياتهم بدءاً من عملية الاختيار الصحيح لمن ينوب عنهم في ممارسة السلطة، والعكس صحيح فكلما زادت حدة مشكلاتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وبالتالي زيادة الضغوط الحياتية عليهم أنصب جل اهتمامهم على قضايا أكثر اهتماماً مثل غلاء المعيشة، والبطالة، والتعليم، والصحة، والسكن، فيصبح حق الانتخاب مثلا مجرد وهم ليس له فاعلية، إذ ان الناخب الفقير الامي المريض لا يمكن ان يكون له ارادة في صوته الانتخابي، اما ان يكون اسير لغني او لصاحب عمل فيأتمر بأمره وإما ان يقع تحت تأثير الرشوة الانتخابية لشراء صوته، أو ينحسر اهتمامه في توفير لقمة العيش.

(صالح حسين علي، ٢٠١٨، ص ١٥٣ــ ١٥٤)

وبالتالي فأن الاقبال على التصويت في الانتخابات مرتبط بقوة بالوضع الاجتماعي، والاقتصادي ويعد مؤشراً على الجودة الديمقراطية لأنه يظهر مدى اهتمام المواطنين في أن يتمثلوا (خيري عبد الرزاق جاسم، ٢٠١٧، ص ٣٣).

لقد لاحظت الباحثة أن مجتمع المواطنة بما يحتويه من أبعاد ومكونات ومرتكزات أغلبها لا تتوافر في مجتمعنا العراقي على الرغم من ضرورتها الملحة للمواطن العراقي، في حين أنها في البلدان المتقدمة تعد

من البديهيات المسلم بها ووجودها طبيعي وأبسط ما يمكن أن توفره الدولة لمواطنيها، تجدر الإشارة إلى أن هذه الابعاد والمكونات والمرتكزات تشكل سلسة مترابطة، ومتكاملة لا يمكن تصور وجود أحداها في المجتمع دون الأخرى، فكلها تتظافر لتشكل مجتمع المواطنة، فالحقوق السياسية على سبيل المثال تشكل ضرورة قصوى للمواطن العراقي من حيث حريته في اختيار ممثليه في مواقع السلطة لكن على أرض الواقع ليس لديه الثقة بآلية اختيار المرشحين ولا في المرشحين أنفسهم مما جعله يعزف عن المشاركة في الانتخابات النيابية في أكثر من مرة أخرها أكتوبر ٢٠٢١، وأذ نظرنا للحقوق الاقتصادية نجد المواطن العراقي يعاني من البطالة حتى وان كان يملك اعلى الشهادات، والخبرات كبطالة حملة الشهادات العليا وغيرهم من الكفاءات المعطلة، والموظف ليس أفضل حالاً إذ أن ما يحصل عليه من أجر لا يكفي لسد احتياجاته الاساسية، فضلاً عن أن العديد من المواطنين العراقيين يعانون من مشكلة السكن إذ يسكنون في بيوت أيجار أو ما يعرف بالعشوائيات في ظروف مزرية لا تليق بالعيش الكريم، فضلاً عن غلاء المعيشة بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية وعدم وجود تسعيرة معينة لكل السلع والمنتجات المطروحة في الاسواق، كما لا يوجد ضمان اجتماعي للمواطن عند تعرضه لطارئ صحي باستثناء بعض الوزارات التي عملت ضمان اجتماعي لموظفيها كوزارة الداخلية، اما الحقوق الاجتماعية كالحق في الزواج وتكوين أسرة فهي مرتبطة بشكل كبير بالحقوق الاقتصادية، إذ لا يستطيع الشاب العراقي الزواج دون وجود عمل مستقر كالقطاع الحكومي، وعدم ثقتهم في القطاع الخاص، نتيجة لذلك يعزف العديد منهم عن الزواج لحين تحسن ظرفهم الاقتصادي، وأخيراً الحقوق الثقافية كالحق في التعليم الذي يشهد تردي يوماً بعد يوم نتيجة للسياسات التعليمية الخاطئة كالتغيير في المنهج تقريباً كل عام دون الاستلهام من التجارب الدولية الناجحة، وخروج الكثير من الجامعات العراقية من التصنيفات الدولية لجودة التعليم في العالم، إذ باتت الجامعات تخرج كماً لا نوعاً ودون مراعاة لحاجة السوق والاقتصاد العراقي فهناك تخصصات في المعلوماتية، والبرمجة، والذكاء الصناعي، والأمن السيبراني (المعلوماتي)، والتجارة الالكترونية لا توليها الحكومة العراقية أهمية بالرغم من الحاجة المتزايدة عليها، وتأثير الظرف الاقتصادي إذ توجد العديد من المدارس الآيلة للسقوط، والطينية لاسيما في محافظات الجنوب التي تعد الاشد فقراً قياساً ببقية المحافظات مثل الديوانية، والسماوة تبعاً لإحصائيات وزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠١٦، كما أن العديد من الخريجين لديهم مشاريع اقتصادية تنموية دون وجود داعم حكومي أو خاص لها.

وفيما يخص حقوق المرأة سنتطرق لها بشكل موجز فالحقوق الاقتصادية مثلاً فأن عدد النساء المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية لسنة ٢٠١٧ بلغ (٤١٤٤٥٤) وهو أقل من عدد الذكور الذي بلغ (٦٩٠١٢٠) علماً أن أوضاع الرجال العراقيين ليسوا أفضل حالاً لكن وضع النساء العراقيات المعيلات لأسرهن أسوء بكثير من حيث عدد المشمولات ومدى كفاية الاعانة لهن ولأسرهن، وفيما يخص القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة العراقية بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، قد أطلق العراق الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة العراقية عام ٢٠١٢، من قبل وزارة الدولة لشؤون

المرأة، وحالياً جاري العمل على أعداد استراتيجية النهوض بالمرأة من قبل دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لرئاسة الوزراء، كما تضمنت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ـ٢٠٢٢) في محور التنمية البشرية أهدافاً عدة لتمكين المرأة لكن هذا التمكين يواجه تحديات عدة هي كالاتي:

٢ــ ارتفاع معدلات الزواج المبكر رغم تحديد قانون الاحوال الشخصية لمخاطره على صحة المرأة .

٣ــ واجهت النساء العراقيات عمليات عنف ومتاجرة بالبشر لاسيما في المناطق التي تعرضت للإرهاب والمشاكل الامنية دون وجود برامج فاعلة للعلاج والتأهيل النفسي.

٤ــ تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي .

٦ــ ارتفاع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي فقد سجلت وزارة الداخلية / مديرية التخطيط والمتابعة/ قسم الاحصاء عام ٢٠١٧عدد من حالات العنف التي تم الابلاغ عنها من داخل الاسرة وخارجها إذ بلغ عدد ضحايا القتل العمد للإناث دون سن ١٨ سنة (٤٢)، تلاه عدد ضحايا القتل العمد غسلً للعار (٢٩)، وعدد ضحايا الاتجار بالبشر (٢)، أما عدد ضحايا القتل العمد للإناث بعمر ١٨ سنة فأكثر بلغ(٢٦٩)، وغسل العار(٢)، وضحايا الاتجار بالبشر (١٩)، عدا إقليم كردستان.

(وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨، ص ١ــ١٩)

**ثالثا: المؤسسات المسؤولة عن غرس وتنمية الشعور بقيم المواطنة.**

إن التنشئة على المواطنة ليس هدفاً تربوياً فحسب بل هو خيار وطني استراتيجي يندرج في صيرورة بناء المجتمع الديمقراطي المرتكز على ترسيخ مبادئ الحكم الجيدة، والضامن للحقوق والواجبات من خلال الحث على المشاركة والمساهمة في تدبير الشأن العام(الصديق الصادقي العماري، ٢٠١٤ ، ص ٣٤ـ ٣٥).

وعلى ما يبدو أن موضوع التنشئة على المواطنة موضوعاً جديداً في الفكر العربي المعاصر، ويرجع ذلك الى عوامل عدة ابرزها، عدم وجود حركة مواطنة في الوطن العربي وان وجدت فلاتزال جينية او هي اقرب إلى الارهاص منه إلى تأسيس كيانية حقوقية ذات أهداف محددة، وواضحة في إطار آليات معلومة بحيث تتحول المفاهيم إلى حقوق، والحقوق الى تشريعات وقوانين في إطار مؤسسات وبرلمانات، مثلما يتطلب الأمر وجود قضاء عادل ومستقل يحميها من التجاوز والانتهاك في ظل تطبيقات وممارسات بحاجة إلى نقد وتطوير مستمرين، ولاسيما في ظل دور متميز للمجتمع المدني، تجدر الإشارة إلى ان فكرة التنشئة على المواطنة، هي جزء من فلسفة تربوية، اجتماعية، ثقافية، حقوقية عقلانية مدنية عابرة للأديان والطوائف والتكوينات القومية والأثنية واللغوية والسلالية وغيرها، وهي مسألة حديثة في وطننا العربي (عبد الحسين شعبان ، ٢٠١٧، ص ٤٢).

ان التنشئة على المواطنة من اهم اهدافها تعميق محبة الوطن بوصفه شأناً عاماً وملكاً جماعياً مشتركاً، وتركيز الشعور بوحدة الانتماء إلى الوطن وواجب الحفاظ عليه، والولاء له، والدفاع عنه، فضلاً عن

التعريف بالدولة وبمؤسساتها الدستورية، وبالحقوق والواجبات، وبالحريات العامة والخاصة التي تحددها القوانين، وبدور المواطن وموقعه من هذه الوضعية(أدونيس العكره، ٢٠٠٧، ص ١٢ـ ١٣).

ان غرس وتنمية مشاعر المواطنة تبدأ عبر مراحل عدة بدءاً من الاسرة مروراً بالمسجد، وصولاً الى المدرسة، والجامعة دون ان ننسى دور المجتمع المدني متمثلاً بالإعلام والمنظمات غير الحكومية الاخرى، سوف نحاول الإشارة إلى كل منها، وكما يأتي :ـ

**١ـــ الاسرة**

تعد التنشئة الاجتماعية من العوامل المؤثرة على قوة المواطنة واستقرارها، حيث عرفت بأنها عملية صنع القرار، وأعداد المواطن للاشتراك الفعال في المجتمع الديمقراطي، وبذلك تعد التربية على المواطنة هدف أسمى لكل نظام تربوي.

(رافد أحمد محمد ـ أياد رشيد الكريم، ٢٠١٩، ص ٢٦١)

**٢ـــ المدرسة**

يعد التعليم في مختلف الحالات أساس المشروع الديمقراطي، ومن هنا وجب ان تتيسر للمواطنين كل السبل الضرورية لممارسة حقوقهم بشكل حقيقي ملموس، وهذا ما يؤسس لإيديولوجية المدرسة ودورها في مجتمع المواطنين، إذ عليها ان تمنح الجميع القدرات الضرورية للمشاركة بشكل واقعي في الحياة العامة، والمدرسة سواء كانت منظمة من قبل الدولة بشكل مباشر او مراقبة منها هي بلا شك النموذج الأمثل لمؤسسة المواطنة.

(دومينيك شنابر ـ كريستيان باشولييه، ٢٠١٦، ص ١٩١)

وهذا الامر ليس بالسهل كونه يتطلب العديد من الشروط ابرزها، ان لا تركز التربية المواطنية على المناهج فقط بل تشمل ايضا برامج وانشطة تتم خارج المدرسة وإشراك أولياء الامور والعناصر الاوسع المكونة للمجتمع، كذلك لابد من بذل جهود لتثقيف الاباء والامهات من اجل تنمية الاتجاهات والمعارف والقيم التي تدعم حقوق ومسؤوليات المواطنة الفعالة، فضلا عن اجراء اصلاحات تركز على تهيئة بيئة مدرسية أكثر ايجابية وديمقراطية في تعزيز مهارات مثل التواصل، والتفكير الابداعي، والاستقلال الذاتي، والتكيف وحل المشكلات(مجموعة مؤلفين، ٢٠١٣، ص ١٠ـ ١١).

**٣ـــ الجامعة:**

أصبحت المواطنة من القضايا التي تطرح بقوة عند معالجة إي بعد من أبعاد التنمية البشرية ومشاريع الاصلاح، والتطوير الشاملة بصفة عامة، ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من اهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الانسان، والتسامح وقبول الاخر، وحرية التعبير وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الانسانية الاساسية للمواطنة، وتعد الجامعة بمثابة البيئة الملائمة والحاضن النشط لتنمية هذه المؤشرات من خلال ما توفره للطلبة من ثقافة حول مفاهيم الديمقراطية، والعدالة، والمساواة والاطلاع على تجارب

الأمم التي قطعت شوطاً في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، لذلك فأن التركيز على غرس قيم المواطنة، وحقوقها، وواجباتها لدى الطلبة الجامعيين لا يقل اهمية عن دور الجامعة في خدمة التقدم التكنولوجي (أدونيس العكره، مصدر سابق، ص ٦٢ـ ٦٤).

**٤ـ المؤسسات الدينية :**

يقول الفيلسوف الفرنسي (كارل ياسبرز ) إن الإنسان في حالة غياب مبدأ أو عقيدة يعتنقها يجد نفسه تائهاً ضائعاً تهدده حالات الوجود كالقلق والاخفاق والاحباط، وحتى الانتحار، وهذا الأمر يمكن أن يحدث مع أي دين وان كان منحرفاً، فما بالنا مع الإسلام الذي انزله الله سبحانه وتعالى لينظم حياة الإنسان ويسعده في الدنيا والاخرة، إذ أن للدين أهمية بالغة في حياة الناس وأنه فطرة جُبل عليها، فكما هو معروف ان للدين دوراً بارزاً في ترسيخ بعض القيم، وتغيير بعضها والعمل على اكساب بعض القيم الايجابية ونبذ القيم السلبية، ومن ضمن هذه القيم المواطنة، فالمواطنة لا تتعارض مع الإسلام كدين لأنها عبارة عن رابطة بين افراد يعيشون في زمان ومكان معين، والعلاقة الدينية تعزز قيم المواطنة (حمدي احمد عمر،٢٠١٧، ص ٦٣ـ٦٤).

أن للمؤسسة الدينية في العراق دور حساس وخطير من خلال اضطلاعها بتوعية أفراد المجتمع للتصدي للأفكار الهدامة كعصابة داعش ومن على شاكلتها، هذه التوعية ينبغي أن تؤكد على الوسطية والاعتدال في الدين الاسلامي وتنبذ الكراهية والعنف بالتعاون مع مختلف المؤسسات الاخرى ذات العلاقة كالتنسيق بين الاوقاف الدينية، والمدارس، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية.

**٥ـ منظمات المجتمع المدني**

ان التربية المدنية هي عملية تثقيفية توعوية تهدف إلى إكساب الأفراد ثقافة حديثة تتمحور حول طبيعة المواطنة المرتكزة على منظومة الحقوق بمختلف انواعها، والتربية المدنية هي العملية التي تشكل البعد الرئيسي في ترسيخ المواطنة، وحقوق الإنسان، وبناء المجتمع المدني التي تتم عن طريق التنشئة السياسية والاجتماعية وهي عملية تهدف إلى إكساب الأفراد وعياً سياسياً جديداً تمكنهم من تحقيق مشاركة إيجابية، وفعالة، وإكسابهم قيماً وأفكاراً وتصورات واتجاهات سياسية ومعرفية حديثة ، تبلور وعيهم وتخلق لديهم الإرادة الراشدة حتى تترسخ لديهم كسلوك ممارس بحيث تصبح لديهم منهجاً للحكم، واسلوب للحياة، وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة لمنظمات المجتمع المدني في ترسيخ مبدأ المواطنة وبالتالي بناء مجتمع المواطنة الا انها تواجه العديد من العقبات ابرزها ان هذه المنظمات تفتقر الى الديمقراطية، والادارة الرشيدة، والمسائلة والشفافية.

(محمود عبد المنصف علي، ٢٠١٦، ٥١٩ــ ٥٢٠)

أن سياسات بناء الوعي الوطني في الدول المتحضرة يمثل جزء من منظومة التنشئة السياسية العامة والمدخل الأساسي لِبلورة الوعي الجمعي المشترك لدى ابناء الشعب الواحد بمختلف اطيافه، كما تمثل سياسات بناء الوعي الوطني مجموعة من البرامج المنهجية المنظمة والمعدة من قبل السلطة الحاكمة او

مؤسسات المجتمع المدني لأغراض التنشئة السياسية، وتهدف الى بناء الوعي الوطني السليم والفاعل لمواطني الدولة لغرض تأهيلهم سياسياً لإداء دورهم المرتقب داخل المجتمع السياسي، وتعد المواطنة من أبرز أهداف هذه السياسة التي تهدف الى تكريس الوعي السياسي لدى الافراد بحقوقهم وواجباتهم السياسية داخل المجتمع، فضلاً عن تأهيلهم سياسياً لإداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية عبر الفعاليات السياسية المختلفة من انتخابات واستفتاءات، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات للدفاع عن حقوقه وحقوق الافراد، بمعنى اخر انها تعلم المواطن الامتثال والمقاومة، فعن طريق الاولى يضمن النظام وبالثانية يضمن الحرية(مهند علي الحسني، ٢٠٠٨، ص ١٣١ــ ١٣٤).

**الخاتمة:**

لقد لاحظت الباحثة أن مجتمع المواطنة بما يحتويه من أبعاد ومكونات ومرتكزات أغلبها لا تتوافر في مجتمعنا العراقي على الرغم من ضرورتها الملحة للمواطن العراقي، في حين أنها في البلدان المتقدمة تعد من البديهيات المسلم بها ووجودها طبيعي وأبسط ما يمكن أن توفره الدولة لمواطنيها، تجدر الإشارة إلى أن هذه الابعاد والمكونات والمرتكزات تشكل سلسة مترابطة، ومتكاملة لا يمكن تصور وجود أحداها في المجتمع دون الأخرى، فكلها تتظافر لتشكل مجتمع المواطنة، فالحقوق السياسية على سبيل المثال تشكل ضرورة قصوى للمواطن العراقي من حيث حريته في اختيار ممثليه في مواقع السلطة لكن على أرض الواقع ليس لديه الثقة بآلية اختيار المرشحين ولا في المرشحين أنفسهم مما جعله يعزف عن المشاركة في الانتخابات النيابية في أكثر من مرة أخرها أكتوبر ٢٠٢١، وأذ نظرنا للحقوق الاقتصادية نجد المواطن العراقي يعاني من البطالة حتى وان كان يملك اعلى الشهادات، والخبرات كبطالة حملة الشهادات العليا وغيرهم من الكفاءات المعطلة، والموظف ليس أفضل حالاً إذ أن ما يحصل عليه من أجر لا يكفي لسد احتياجاته الاساسية، فضلاً عن أن العديد من المواطنين العراقيين يعانون من مشكلة السكن إذ يسكنون في بيوت أيجار أو ما يعرف بالعشوائيات في ظروف مزرية لا تليق بالعيش الكريم، فضلاً عن غلاء المعيشة بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية وعدم وجود تسعيرة معينة لكل السلع والمنتجات المطروحة في الاسواق، كما لا يوجد ضمان اجتماعي للمواطن عند تعرضه لطارئ صحي باستثناء بعض الوزارات، لذلك فالمواطن العراقي اليوم بأمس الحاجة لتفعيل حقوقه وجعلها واقعاً حتى يصبح فاعلً ومنتجاً في بناء مجتمع المواطنة المنشود.

**المصادر :**

١. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، لبنان، ١٩٦٨.

٢. أبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة .

٣. محمد زين الدين، بناء مجتمع المواطنة، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمؤسسة الحوار المتمدن m.ahewar.org بتاريخ ١٥/٥/ ٢٠٠٦.

٤. نظلة أحمد الجبوري، المواطنة تحولات المفهوم والخطاب قراءة في مفهوم المواطنة العراقية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ١٢، ٢٠٠٨.
٥. سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة ، النجف الأشرف، العدد ٣، ٢٠١٣.
٦. احمد صدام ايدام، سبل تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥، على الموقع الالكتروني http;//tifps.tu.edu.iq.
٧. وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد ٦، ٢٠١٢.
٨. ناظم نواف الشمري ـ طه حميد حسن، أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها، المجلة الدولية والسياسية، العدد ٢٦ـ ٢٧، ٢٠١٥.
٩. ظاهر محسن هاني، مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، العدد ١ ، ٢٠١٠.
١٠. كوثر عباس الربيعي ، المواطنة وتفكيك المجتمع العراقي ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ١٢، ٢٠٠٨.
١١. التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢١، قسم إحصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية.
١٢. صلاح النصراوي، العراق والطريق إلى الدولة المدنية، مجلة السياسة الدولية ، مطابع الاهرام التجارية ، جمهورية مصر العربية، العدد ١٨٣، ٢٠١١.
١٣. مروة عبد الإله عباس، دور الصحافة في تعزيز مبدأ المواطنة لدى المواطن العراقي، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد ٣٩ـ ٤٠، ٢٠١٩.
١٤. مهدية صالح حسن، الديمقراطية وإعادة بناء المواطنة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٣، ٢٠١٧.
١٥. ظاهر محسن هاني ـ نعيم حسين كزاز، الدولة والمواطنة نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد ١، ٢٠١٦ .
١٦. مجموعة مؤلفين، اتجاهات دليل التربية على حقوق الانسان مع الشباب، الفصل الخامس ـ المواطنة والمشاركة ، ط٢ ، ٢٠١٤، منشورات مجلس اوربا، هنكاريا ، ٢٠١٤ .
١٧. منير مباركيه، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ـ لبنان ، ط١، ٢٠١٣.
١٨. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠١.

١٩. عمر نهاد عطا، مبدأ المواطنة بين مثالية النصوص الدستورية والقانونية وواقعية التطبيق العملي، مجلة كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد ٢٥، ٢٠١٨.
٢٠. زينة عبد الامير عبد الحسن، المواطنة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٢، ٢٠١٧.
٢١. مجدي عزيز، المنهج التربوي والوعي السياسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.
٢٢. محمد عبد الرحمن عريف، ماهي المواطنة وأسسها، مقال منشور على الموقع الالكتروني almayadeen.net بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٨.
٢٣. عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية الدولية، العدد ١٦، ٢٠١٠.
٢٤. عبد الصمد سعدون، جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة في تفعيل التنمية المستدامة, مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٣، ٢٠٠٩.
٢٥. ناهدة عبد الكريم، المواطنة والتنمية البشرية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ١٢، ٢٠٠٨.
٢٦. صالح حسين علي، حال المواطنة في ظل المحاصصة الطائفية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٨.
٢٧. خيري عبد الرزاق جاسم، الاندماج وبناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي، بغداد، العدد ٢١ـ ٢٢، ٢٠١٧.
٢٨. وزارة التخطيط العراقية، تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، ٢٠١٨.
٢٩. الصديق الصادقي العماري، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد ، مجلة علوم التربية ، المغرب ، العدد ٥٩، ٢٠١٤ .
٣٠. عبد الحسين شعبان ، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٧.
٣١. أدونيس العكره، التربية على المواطنية وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٧.
٣٢. رافد أحمد محمد ـ أياد رشيد الكريم، المواطنة والهوية انتساب جغرافي وانتماء ثقافي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد ٢٦، العدد ٧ ، ٢٠١٩.
٣٣. دومينيك شنابر ـ كريستيان باشولييه، ما المواطنة، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٦.

٣٤. حمدي احمد عمر، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة وتمثلها لدى الطلاب في ظل تحديات العولمة ، كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٢٠١.

٣٥. محمود عبد المنصف علي، مبدأ المواطنة في القانون الدستوري، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، ٢٠١٦.

٣٦. مهند علي الحسني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد التاسع ، ٢٠٠٨.

٣٧. مجموعة مؤلفين، التعليم لمواطني الغد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الكويت ، ٢٠١٣.

٣٨. برا سنان، إشكالية المواطنة /الرعية في التراث السياسي الاسلامي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط ١، برلين، المانيا ،٢٠١٧.